



الذين أفرج عنهم وزير الداخلية بعد ظهر أمس لعدم ثبوت التهمة

تم بعد ظهر أمس الإفراج عن ٢٨ شخصاً هم الذين لم يشملهم قرار الاتهام في المؤامرة بسبب عدم كفاية الأدلة . وكان السيد ممدوح سالم وزير الداخلية قد أصدر أمس - طبقاً لتوجيهات الرئيس أنور السادات - تعليماته بالإفراج عنهم فور إذاعة المدعى العام الاشتراكي لقرار الاتهام .

وكان المدعى العام الاشتراكي قد صرح بأن عدد المتهمين الذين تناولهم التحقيق بلغ ١٢٩ شخصاً . وأن الـ ٩١ منهم الذين قدموا إلى المحاكمة هم الذين توافرت ضدهم أدلة قوية . أما الأشخاص الذين لم تتوافر قبلهم أدلة قوية وعددهم ٢٨ شخصاً فقد تقرر الإفراج عنهم فوراً وهم : خالد محبى الدين واللواء حسن طلعت واللواء محمود زهدى وكمال النادى ومحمود أمين العالم ومحمد عبد اللطيف شهاب ومحمد فتحى المغربى وإبراهيم مبروك نافع وأبوصالح

أحمد الألفى وأحمد صادق سمودى وجباب الله يوسف الدسوقي وجمال الدين هدايت وحسن جمعة هاجر وحسن

شلبى وحسن معاذ ربيع وحسين حسن عبد الله ورائف أنسى محمود وسعيد عفيفى عبد المتعم ، وسعيد عفيفى هاشم وعادل حسين عزى وعبد العاطى محمد نافع وعبد اللطيف القاروى وعزى اسماعيل داود وفتح الله إبراهيم عنتر وفتحي عبد المقصود وفؤد العطفى ومحمد التجدى ومحمد أبو الفتوح ناصف الجمل ومحمد احمد طاحون ومحمد حلمى البسيونى ومحمد سعد شمس الدين ومحمد عبد المقصود قصوة ومحمد محمد وهدان ومصطفى فهمى عبد المحسن سليمان ومصطفى محمد عليوة ومجدى السيد قطب ومحمد حلمى ياسين واسماعيل محمد اسماعيل أبو الهوايل .

وقال المدعى العام ان هناك ثمة ملاحظات بالنسبة لهؤلاء المرفج عنهم . . اولها : اننا لم نتكلم على الاتهام وكنا نحرص على وزن وغرلة الأدلة قبل كل متهم ، وكل من لم تتوافر ضده . . افرجنا عنه . . وثانيها : اننا وقتنا طويلا عند اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة ونائبه اللواء محمود زهدى ، وانتبهنا الى عدم تقديمها الى محكمة الثورة اكتفاء بالجزء الإدارى بأحالتهم الى المعاش .

وثالثها : ان الادعاء لم يأخذ شخصاً بذنب شخص آخر ، فتم الإفراج عن محمد شهاب لعدم توافر الأدلة ضده بالرغم من ان شقيقه احمد شهاب مقدم الى المحاكمة ضمن المجموعة الثانية من المتهمين .

واكد المدعى العام ان المرفج عنهم سوف يعودون الى منازلهم عقب الإفراج عنهم مباشرة ، فليست هناك نية لاستمرار اعتقالهم ادارياً وذلك تطبيقاً لمبدأ سيادة القانون الذى نادى به السيد رئيس الجمهورية . وأنه لن يتحفظ على أحد منهم ادارياً .